جامعة دمياط
كلية التربية
قسم أصول التربية

تفعيل الإطار التشريعي للتعليم قبل الجامعي لإصلاح التعليم في مصر

اعداد
سامح محمد رسلان
باحث ماجيستير

إشراف
الأستاذ الدكتور
مها عبد الباقي جويلي
أستاذ أصول التربية ورئيس قسم أصول التربية السابق
بكلية التربية–جامعة دمياط

1442هـ-2021م

Damietta University

Faculty of Education

Foundations of Education Department

Requirements Of Activation Of The Legislative Framework for Educational Reform In The Light Of The Strategic Plan OfPre-university Education In Egypt

By:

Sameh Mohamed Raslan Raslan

Supervised by

Prof. Dr. Maha Abd El Baqi Qwely

Pro. of foundations of Education (former head of the department)

Damietta University of Education

1442 \ 2021

مستخلص

تسعى الدراسة لمعرفة الفجوة بين ما يستهدفه الإطار التشريعي الممثل في الدستور ومواده الخاصة بالتعليم وما تسعى إلى تحقيقه الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2030/2014) والتعرف على معوقات تنفيذ برامج هذه الخطة والتعرف على مشاكل وعقبات القوانين والقرارات الوزارية القائمة في الواقع التعليمي لذلك جاءت مشكلة البحث لتجيب عن السؤال الآتي: ما أهم متطلبات تفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم في مصر؟

هدفت الدراسة إلى:

1-تحليل العلاقة بين الإطار التشريعي للتعليم والقوانين التعليمية

2ـ التعرف على واقع الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر

4-التعرف على معوقات تنفيذ التوجهات التشريعية في التعليم قبل الجامعي

5-وضع تصور مقترح لتفعيل مرتكزات الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.

استخدمت الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي حيث انه أكثر ملائمه لطبيعة الدراسة وأهدافها فهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف الظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة

كلمات مفتاحية

الإطار التشريعي، إصلاح التعليم، التعليم قبل الجامعي

Abstract

The study seeks to find out the gap between what is targeted by the legislative framework represented in the constitution and its articles related to education and what the National Strategic Plan for Pre-University Education in Egypt seeks to achieve (2030/2014) and to identify the obstacles to implementing this plan's programs and to identify the problems and obstacles of existing laws and ministerial decisions in reality Educational?

Therefore, the research problem came to answer the following question: What are the most important requirements for activating the legislative framework for education reform in Egypt?

The research aimed to:

1- Analyzing the relationship between the legislative framework for education and educational laws

2- Recognizing the reality of the legislative framework for reforming pre-university education in Egypt

4- Identifying the obstacles to implementing legislative directions in pre-university education

5- Developing a proposed vision to activate the pillars of the legislative framework for reforming pre-university education in Egypt

The current study used the descriptive research method as it is more appropriate to the nature of the study and its objectives, as it is one of the forms of organized scientific analysis and interpretation, to describe the phenomenon or a specific problem and quantify it by collecting data and information on the phenomenon or problem, classifying it, analyzing it and subjecting it to careful study

Key words

The Legislative Framework, Educational Reform ,Pre-university Education.

مقدمة Introduction

يعد الدستور أهم عقد اجتماعي بين الشعب والدولة بكافة سلطاتها، فهو يضع القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي من ناحية أولى ويحدد حقوق المواطنة وواجباتها من ناحية ثانية، كما يحدد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وينظم العلاقات بينها من خلال تحقيق التوازن بين هذه السلطات وكذلك الرقابة المتبادلة، وتمثل هذه النقطة تحديدا أهمية خاصة حيث أن تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث يعنى أنه لا تستطيع سلطة تجاوز حدود

اختصاصاتها وتحقيق التوازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في التعليم، الحق في التعبير، الحق في الانتخاب أو المشاركة السياسية، حق التظاهر السلمي الخ، وكلما نجح الدستور في تحقيق توزيع متوازن للصلاحيات والاختصاصات بين مراكز السلطة في المجتمع، كلما استطاع ترسيخ قواعد الحكم الديموقراطي. ([1])

خص دستور 2014، التعليم بست مواد تبدأ من المادة (19) حتى المادة (25)، بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل حيث جاء في المادة (80) "أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره"، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي .كما جاء في المادة (81)"أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا، ورياضيًا، وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص ".وقد نصت المادة رقم (82) على "أن تكفل الدولة رعاية الشباب

([1]) فاطمة الحصى: التعليم وقضاياه في دستور مصر 2014, **الحوار المتمدن**,ع4331,أكتوبر 2014 ،

ص ص 4 –40

والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة ([1])

جميع المواد سالفة الذكر لا تنفصل آثارها عن التعليم حيث تشير نصوص تلك المواد بوضوح إلى أن هناك اهتمامًا من قبل الدولة بقضية التعليم بعد أن ثبت للكافة أنه المدخل الصحيح لأية تنمية، أو إصلاح اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، يجب أن يكون من خلال التركيز على تطوير وتحسين حالة التعليم المقدم للمواطن، وبما يجارى المستويات التعليمية المقدمة في الدول التي حققت تقدمًا واضحًا ومشهودًا له في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

تسعي وزارة التربية والتعليم باستمرار إلي تطوير التعليم والتخطيط لإصلاحه باعتباره قضية امن قومي، وأن جهود إصلاح التعليم وتطويره خطوه ايجابية نحو جودة التعليم ومن تلك الجهود: إنشاء هيئة للأبنية التعليمية، نشر ثقافة المعايير القومية للتعليم، التنمية المهنية للعاملين بالتعليم وإنشاء الخطط الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي ([2])

التزمت مصر بوضع ثلاث خطط استراتيجية قومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي بعد مؤتمر داكار ,فكانت الأولي هي الخطة الاستراتيجية القومية الخمسية (2007/2002), والخطة الاستراتيجية الخمسية (2012/2007) وكذلك الخطة الاستراتيجية (2030/2014)وللتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة ,مما يجعل المجتمعات تعمل بصورة متواصلة علي مراجعة نظمها التعليمية ,وإدخال تحسينات عليها ,وعلي مناهجها الدراسية فقد تسعي العديد من الدول إلي جعل المتعلم

([1]) وزارة التربية والتعليم: **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014–2030 في مصر**, وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة ,2014، ص29

([2])عيد أبو المعاطى الدسوقي :**تأهيل مدارس التعليم الأساسي للجودة والاعتماد (توجهات عالمية ورؤى وطنية)** , المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية, القاهرة,2010,ص3

محور العملية التعليمية بمراعاة احتياجاته ,وخصائص نموه والالتزام بتلبية حاجات الفرد الأساسية من التربية والتعليم .([1])

قامت منظمة اليونسكو بجهود ضخمة في مجال نشر التخطيط التعليمي مما أدي إلى انتشار مناهج التخطيط التعليمي وأساليبه وظهورا لعديد من الخطط التعليمية، في كل من الهند وباكستان واندونيسيا ومصر وسوريا وغيرها من الدول النامية، وبصفة عامة ظهر التخطيط في البلاد العربية منذ الستينات في صورة خطط خمسية وعشرية ([2])

كل تغير سياسي أو اجتماعي أو حتى علمي وتكنولوجي يحدث لابد إن يسبقه ويدعمه تغير تشريعي، إن يعاد النظر بين الحين والأخر في هذا التشريع نتجه لما يسفر عنه واقع التطبيق التشريعي، ودراسة ما يقابله من صعوبات في التطبيق، وما يطرأ من متغيرات محلية وإقليمية و دولية حتى يكون التشريع مرنا ملائما للواقع ومناسبا له، وبالطبع دستوري، انطلاقا من الدستور هو المرشد لأجهزة الدولة ,وهو المعول علية في تحديد السلطات والحريات وما يجب وما لا يجب علي الأفراد والدولة.([3])

إن التجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية هي التعليم الذي يمثل بالنسبة لمصر الوسيلة الوحيدة لمواجهة التحديات التي يمر بها المجتمع فالتعليم والتعلم تحديداً هما المفتاح الرئيسي للأمن القومي وبالرغم من حرص السياسات المتعاقبة على الاهتمام بالتعليم فإن هناك، إحساساً لدى المعنيين بأمر التعليم في مصر من متخصصين ومختصين ورأى العام بوجود معوقات

([1]) عمرو محمد حامد عيسى: **دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر** ,رسالة دكتوراه, كلية التربية ,جامعة دمياط,2012,ص190

([2]) مازن سليم محمود نور الدين :دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة ,رسالة

ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,الجامعة الإسلامية ,غزة ,2008,ص13

([3]) جمال علي الدهشان :"الدستور والتعليم في مصر دراسة تحليلية للمواد الخاصة بالتعليم في دساتير مصر المختلفة" , **الندوة العلمية السابعة عشر لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة كفر الشيخ** فى18 مارس 2015 ، ص15

وجوانب

قصور في المنظومة التعليمية تزداد فى المناطق الأكثر فقراً من العشوائيات والقرى الأمر الذي يعوق تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع .([1])

فلابد من تصور مقترح لإزالة المعوقات بين (الإطار التشريعي، القوانين، الخطط، القرارات الوزارية) وواقع التعليم في مصر.

مشكلة الدراسة Study Problem:

في مطلع الألفية الثالثة التزمت مصر بوضع ثلاث خطط استراتيجية قومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي، فكانت الأولي هي الخطة الاستراتيجية القومية الخمسية (2007/2002)، والخطة الاستراتيجية الخمسية (2012/2007) وكذلك الخطة الاستراتيجية الراهنة (2030/2014).

تسعى الدراسة لمعرفة الفجوة بين ما يستهدفه الإطار التشريعي الممثل في الدستور ومواده الخاصة بالتعليم وما تسعى إلى تحقيقه الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2030/2014) والتعرف على معوقات تنفيذ برامج هذه الخطة والتعرف على مشاكل وعقبات القوانين والقرارات الوزارية القائمة في الواقع التعليمي وتتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي:

ما أهم متطلبات تفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي يستلزم الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما مفهوم الإطار التشريعي وما أهم المرتكزات والأسس التشريعية المنظمة لحق التعليم قبل الجامعي في مصر؟

2-ما أهم التوجهات التشريعية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في الدستور المصري الراهن؟

([1]) محمد السيد حسونة: **التخطيـــــط للوفاء بالاحتياجات التعليمية للقرى الأكثر احتياجاً**، القاهرة ,المركز القومي للبحوث

4-ما مدي الاتساق والتكامل بين التشريعات المصرية ومحددات الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي؟

5-ما أهم معوقات تنفيذ التوجهات التشريعية في التعليم قبل الجامعي؟

6-ما التصور المقترح لتفعيل مرتكزات الإطار التشريعي للتعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف الدراسة the aims of study

1. تحليل العلاقة بين الإطار التشريعي للتعليم والسياسات التعليمية
2. التعرف على واقع الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر
3. ـــالتعرف على واقع تنفيذ مشروعات الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2030/2014)
4. التعرف على معوقات تنفيذ التوجهات التشريعية في التعليم قبل الجامعي
5. وضع تصور مقترح لتفعيل مرتكزات الإطار التشريعي للتعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهمية الدراسة :the importance of study

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها تسهم فيما يلي:

1. تتجه الدول الي وضع الإطار التشريعي من أجل إصلاح التعليم قبل الجامعي
2. تظهر أهمية تنفيذ التشريعات في مشروعات الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2030/2014)
3. تتضح أهم المرتكزات التشريعية للتعليم قبل الجامعي
4. تظهر أهم معوقات تنفيذ التوجهات التشريعية في التعليم قبل الجامعي

منهج الدراسة وأدواتها The study methodology and tools

استخدمت الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي حيث انه أكثر ملائمه لطبيعة الدراسة وأهدافها فهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف الظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

مصادر جمع البيانات والتحليل:

أولا الجانب النظري:

تعتمد الدراسة في جانبها النظري على جمع المادة النظرية من خلال الاطلاع على الأدبيات التربوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء العربية أو الأجنبية والتعرف على تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تقييم الإطار التشريعي والخطط الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي والاستفادة منها وتحليل الوثائق (الدستور، الخطة الاستراتيجية، القوانين، القرارات الوزارية) وتحليل الإحصاءات الرسمية عن التعليم.

حدود البحث: حدود الدراسة وتشمل:

- **الحدود الموضوعية:** تفعيل الإطار التشريعي للتعليم في إطار الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر.
- **الحدود الجغرافية:** محافظة دمياط

مصطلحات البحث:

التعريف الاصطلاحي للتشريع: فقد عرفه أحمد عبد الكريم سلامة بأنه: مجموعة القواعد المكتوبة أو المسطرة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة ([1]).

و التشريع التعليمي :

هو مجموعة القواعد التعليمية التي تصدرها السلطة التشريعية بقصد تنظيم العملية التربوية في مسارها الصحيح ([2])

أولا: -معنى التشريع

وله معنيان: يقصد بالأول عملية وضع القواعد القانونية من قبل سلطة عامة مختصة وهي السلطة التشريعية في الدولة، في صورة مكتوبة وإعطائها قوة الإلزام.

([1])فتحي عبد الرسول محمد : **التشريعات التربوية في العملية التعليمية** ،دار العلم والايمان ،دسوق , 2013 ,ص7

([2])فتحي عبد الرسول محمد : التشريعات التربوية في العملية التعليمية ،مرجع السابق، ص8

أما المعنى الأخر فيقصد به القواعد القانونية المكتوبة التي وضعتها السلطة التشريعية في الدولة بصورة قواعد ملزمة.

ـ–**الإطار التشريعي Legislative framework:** إجرائيا هو هيكل أو إطار دعم من

الدساتير والقوانين والخطط الاستراتيجية لتحقيق أهدافها لإصلاح وتطوير وتقدم التعليم من خلال السير عليها.

النصوص التشريعية الخاصة بالتعليم قبل الجامعي:

يستعرض هذا الجزء من قسم الإطار التشريعي الذي يحكم عملية التعليم قبل الجامعي في مصر ويتضمن كافة القوانين والقرارات الرئاسية وقرارات رئاسة مجلس الوزراء التي ترتبط بالتعليم قبل الجامعي في مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى عام 2013 بالإضافة إلى إيضاح طريقة ذكر مجانية التعليم في الدساتير المصرية المتعاقبة.

1. قانون التعليم في مصر برقم (139) الذي صدر في 20 أغسطس من عام 1981
2. قانون رقم (233) لسنة 1988 تعديل بعض أحكام قانون التعليم.
3. قانون رقم (2) لسنة 1994 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
4. قانون رقم (160) لسنة 1997 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
5. قانون رقم (23) لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
6. قانون رقم (155) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
7. قرار إصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم2.
8. قرار رئيس الجمهورية بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها.
9. قانون رقم (198) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
10. قرار رئيس الجمهورية رقم (119) لسنة 2010 بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.

11. قانون رقم (20) لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.
12. قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (93) لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون رقم (155) لسنة 2007 الصادر بتعديل قانون التعليم.
13. قانون الجمعيات التعاونية التعليمية.

تقييم الإطار التشريعي المنظم لتعليم قبل الجامعي في مصر

يتضح من العرض السابق أن التعليم قبل الجامعي في مصر ينظمه قانون رقم (139) لسنة 1981، ولقد شهد هذا القانون منذ إصداره وحتى عام 2013 عدة تعديلات بدأت بالقانون في عام 1988 والذى شهد تقليص عدد سنوات الدراسة في التعليم الأساسي من تسع إلى ثمان سنوات بواقع خمس سنوات لتعليم الابتدائي (بعدما كان ست سنوات) وثلاث سنوات للإعدادي , إلا أنه في عام 1999 صدر قانون للرجوع مرة أخرى إلى ست سنوات في مرحلة التعليم الابتدائي .

لقد تم تعديل ما يخص نظام اختيار المواد الدراسية فى الثانوية العامة واجتياز الطلاب الممتحنين لها وذلك عام 1994, لأمر الذى أتاح للطلاب تحسين المجموع النهائي للثانوية العامة من خلال دخول امتحانات تتحسين المجموع بنهاية الإجازة الدراسية للمرحلتين الأولى والثانية , وهو ما أثقل الأعباء والضغوط المادية والأدبية على الطلاب وأولياء الأمور وزاد من الطلب على الدروس الخصوصية الأمر الذى أدى إلى العودة للنظام السابق مرة أخرى من خلال إصدار قانون (160)لسنة 1997.

على جانب آخر, شهد العقد الأخير حزمة من القرارات والتشريعات الخاصة بالمعلمين, حيث كانت أولى تلك النصوص ما يخص إضافة باب كامل لقانون التعليم يخص

وظائف المعلمين ومعاملتهم المالية , وصدرت لائحة تنفيذية خاصة بهذا الباب كما قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها, فضلا عن تعديل لقانون التعليم يخص المعلمين العاملين بوظائف إدارية كما صدرت

بعض النصوص التشريعية تتنوع بين القوانين والقرارات الرئاسية خلال الفترة من 2010 وحتى 2013 , وجاءت معظم تلك النصوص لتواجه التغيرات السريعة التي عقبت ثورة 25 يناير 2011 , ولقد ركزت على التعامل مع حل مشكلات المعلمين التي شهدتها تلك الفترة التي تخص المطالب الفئوية لهم , بالإضافة إلى القرارات الخاصة بتنظيم العملية الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة نتيجة للاضطرابات التي شهدتها البلاد عقب ثورة يناير 2011 .

عليه ومن خلال استعراض كافة التعديلات التي طرأت على قانون التعليم منذ صدوره فى عام 1981 , يمكن استخلاص عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للتعليم قبل الجامعي في مصر ,ويتضح ذلك من خلال بعدين رئيسين .

البعد الأول: –الاعتماد على التجربة والخطأ في عمليات التطوير.

تظهر التعديلات التي طرت على قانون التعليم اعتماد التعليم على مبدأ التجربة والخطأ في عمليات التطوير, فتغيير عدد السنوات الدراسية دون الاعتماد على المعايير الدولية , وتعديل نظام الثانوية وإلغاء التعديل من شانه أن يدلل على عدم وجود استراتيجية واضحة وموضوعة سلفاً للتحسين , وعدم وجود دراسة مسبقة لعواقب التعديل المنتظر أن تطرأ على المنظومة ككل , والدليل على ذلك التذبذب فى تحديد عدد السنوات الدراسية وكذلك إلغاء التعديل الخاص بالثانوية العامة بعد ثلاث سنوات فقط من إصداره بسبب المشكلات الكبرى التي نتجت عنه.

البعد الثاني: –الاعتماد على الحلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات دون التعمق لحل جذورها

يتضح من خلال استعراض التعديلات التي طرأت على قانون التعليم أن العملية التعليمية تعتمد على حلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات التي تواجهها دون الاهتمام بأصول تلك المشكلات. فمثلا حينما بدأ المعلمون الشكوى من مستواهم المادي , تمت

الاستجابة من خلال تعديلات في الدرجات والمستحقات لرفع المستويات المادية لهم بصورة شكلية , وتم تجاهل وضع حلول متكاملة تتعرض للمشكلة من جذورها

,

فهمها زاد أجر المعلم , فلن يستطيع هذا الأجر تعويضه عما يحصل عليه من الدروس الخصوصية على سبيل المثال فضلا عن عدم تجريمها .

وعليه، فقد تم تحميل الدولة زيارة في المرتبات دون جدوى , إذ لم يقض ذلك على الدروس الخصوصية مثلا , بل اتسمت بالزيادة المضطردة سنويا . وعليه يمكن القول إن التعليم لا سيما قبل الجامعي يحتاج وضع رؤية مستقبلية ما تشمل كافة جوانب المنظومة التعليمية بعيدا عن حلول قصيرة الأجل للأعراض دون محاربة الأمراض المستوطنة.

مجانية التعليم وجودته فى الدساتير المصرية

ذكرت مجانية التعليم صراحة في الدساتير المتعاقبة على مصر. حيث نصت المادة التعاسة عشرة من دستور 1923 على أن " التعليم الأولى إلزامي للمصريين من بنات وبنين. وهو مجاني في المكاتب العامة ". بعد قيام ثورة 1952، نصت المادة الخمس من دستور 1956 على أن " تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شؤنه. وهو في المراحل المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون " كما ذكرت في المادة الحادية والخمسين على أن " التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة".

في الدستور الدائم الصادر في عام 1971، جاء ذكر التعليم بوصفه حقا أساسيا من حقوق المواطن تكفله الدولة وهو التطور الرئيس الذى حدث فيما يخص التعليم بالمقارنة بدستوري 1923 و1956 وأكد هذا الدستور على إلزامية مرحلة التعليم الابتدائي نص المادة الثامنة عشرة " التعليم حق تكفله الدولة , وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية , وتعمل على مد الإلزام إلى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج، كما أكدت المادة العشرون من الدستور ذاته على أن " التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة ".

في أعقاب ثورة 2011 , تم إعداد دستور جديد للبلاد تم الاستفتاء عليه في عام 2012 ويتميز هذا الدستور عن ما قبله في نصه على جانب الجودة في التعليم , مع

ملاحظة عدم ورود أيه إشارة لمعايير الجودة التي يجب أن يستدل بها , إلا أنها كانت المرة الأولى التي يظهر فيها مصطلح الجودة مقترنا بالتعليم . فلقد جاء نص المادة الثامنة والخمسين من "كل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجانى بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، لكل مواطن الحق فى التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى وتعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، وتشرف على التعليم بكل أنواعه، وتخصص له نسبه كافيه من الناتج القومي , وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وأهدافها , وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج.

بعد تعطيل هذا الدستور في الثالث من يوليو عام 2013 في أعقاب ثورة يونيو من العام ذاته، تم تعديله والاستفتاء على هذا التعديل في 2014 لقد جاء نص المادة التاسعة عشرة والخاصة بمجانية التعليم على النحو التالي " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير , وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار , وترسيخ القيم الحضارية والروحية , وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز , وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله , وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية , والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها , وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون . وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

تميز هذا الدستور عن سابقيه في نقطتين جوهريتين. فعلى جانب الجودة، لم يقتصر نص المادة على حق المواطن في الحصول على تعليم عالي الجودة فحسب، بل ألزام

الدولة بتوفير التعليم وفق المعايير الجودة العالمية وهو بذلك تميز عن دستور 2012 بتحديد معايير معروفة لقياس جودة التعليم وعلى جانب آخر , تميز هذا الدستور عن سابقيه بأنه دستور يحدد بشكل دقيق نسبة الأنفاق الحكومي على التعليم , بل وأوصى بأن تتصاعد تلك النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . كما أضاف دستور 2014 المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي زمن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

اهتمام الدستور المصري ببعض بقضايا التعليم قبل الجامعي

اولا قضية العدالة الاجتماعية في التعليم (العدالة التعليمية)

ثانيا: قضية القيم

ثالثا: قضية المواطنة

رابعا: قضية بناء مجتمع المعرفة

خامسا: قضية الجودة

سادسا: قضية التمويل

الإصلاح التعليميEducation reform:

إما الإصلاح التعليمي اصطلاحا: بأنه مفهوم حديث تم إضافته إلي مجموعة المفاهيم التربوية، ويمكن تصنيفه ضمن مجموعة من المفاهيم التربوية الديناميكية التي تشتمل علي التجديد والتحديث والتطوير والإصلاح. ([1]) وأيضا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التعليم باستخدام إمكانات بعضها مادية والأخرى معنوية مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل لمعالجة مدخلان محددة كما وكيفا، بهدف إنتاج مخرجات جديدة وجيدة في ميدان التعليم.

التعريف الإجرائي لإصلاح التعليمي:

([1]) – علي صالــح جوهــر :**الإصلاح التعليمي والعولمة** , المكتبة العصرية , المنصورة, 2009 ،ص105

مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التربية والتعليم بمختلف مدخلا ته المباشرة والغير مباشرة وذلك لمعالجة إي نواح قصور قد يتم اكتشافها في

ضوء دراسات تقويمية مقننه وطبق منهج الوضع الراهن والمتغيرات الحالية في المجتمع والعالم من حوله وما يصبو إليه المجتمع من إصلاح شامل يكون الإصلاح التربوي مدخلا له. ([1])

ثانياً: أهــداف الإصلاح التعليمي: يري محمد السيد حسونة لتحقيق بعض الأهداف لإصلاح التعليم لمواجهة التحديات المعاصرة ومن هذه الأهداف ما يلي: ([2])

(4-1) الأهداف التربوية: تتمثل هذه الأهداف في بناء شخصية التلميذ وتعميق انتمائه الوطني وقدرته على الابتكار والتعبير عن كيانه.

(4-2) الأهداف التعليمية: تتمثل في تزويد التلاميذ في مجتمع المعرفة بالمهارات والقدرات الفكرية وعلاج المشكلات والنظر للمستقبل.

(4-3) الأهداف المهنية: تتمثل في إعداد التلاميذ كقوى عامله منتجه.

(4-5) الأهداف الاجتماعية والقومية: متمثلة في توفير القوى البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة.

ومن أهم الأهداف المستقبلية التي حددها ديلور لإصلاح التعليم ما يلى: ([3])

(4-6) تحسين نوعية حياة التلاميذ وتنمية قدراتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة ومواصلة التعليم.

([1])-السيد سلامة الخميسي ,مسعد مسعد الزينى :**أولويات الإصلاح التعليمي في مصر رؤية مستقبلية** ,مكتبة نانسي دمياط ,2014,ص 109,108

([2])محمد السيد حسونة :"**دواعي ومبررات الإصلاح المؤسسي للتعليم** "صحيفة التربية ,ع3,السنة 75,رابطة خريجي معاهد

وكليات التربية ,القاهرة ,مارس2006,ص7.

([3]) -جاك ديلور: التعلم ذلك الكنز المكنون – منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم , باريس ,1999,

ص ص 103-105

(4-7) الارتقاء بالخدمة الصحية الغذائية المقدمة للتلاميذ في تلك المرحلة.

(4-8) تنمية قدرات التلاميذ للعيش والعمل بكرامة وتنمية القيم الايجابية لدى التلاميذ والمحافظة عليها.

(4-9) تمكين كل التلاميذ من الإفادة من الفرص التربوية التي تلبى حاجتهم الأساسية من التعليم.

(4-10) إمداد التلاميذ بوسائل التعليم الأساسية وإمدادهم بقدرات التعبير الشفوي والقراءة والكتابة والحساب وحل المشكلات.

(4-11) إمداد التلاميذ بالمضامين الأساسية للتعلم التي يحتاجها الفرد من اجل البقاء.

(4-12) القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وبين الإفراد داخل المجتمع.

تصور مقترح لمتطلبات تفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر

توصلت نتائج الدراسة بجانيها النظري والميداني , ونظرا لأهمية الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي ,باعتباره من القضايا الحيوية والهامة في ميدان التربية ,وفي ضوء التحليل النظري للإطار التشريعي من قوانين التعليم ومواد الدستور في مصر الخاصة بالتعليم قبل الجامعي وتحليل الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030 ,يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تقديم تصور مقترح لمتطلبات تفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر وفيما يلي أهم جوانب التصور المقترح

أولا ": فلسفة التصور المقترح

يستند التصور المقترح على فلسفة إحداث نقلة نوعية وتحول كيفي في الإجراءات والممارسات الإدارية والتنظيمية، مع دعم الايجابيات وعناصر القوة إلي أقصي حد ممكن، بما يتيح سهولة اقتناص الفرص التي تفرزها تغيرات البيئة المحيطة بالتعليم.

التركيز على غلق الفجوات من خلال تخفيض أو الحد من المعوقات المسببة للفجوة ومعالجة جوانب الضعف المؤثرة علي القدرات التنافسية لنظام التعليم، مع الاهتمام بالإصلاح المنظومي وفق رؤية شاملة لمتغيرات وأبعاد النظام ككل

ومنظوماته الفرعية، مع أمكانية رفع سقف الطموحات لتحقيق وضع استراتيجي وتنافس أفضل وأقوي.

ثانيا: أهداف التصور المقترح

يسعي تصور مقترح لمتطلبات تفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصرفي ضوء التحديات والتنافسية العالمية، وتتمثل أهدافه:

1. التعرف على واقع الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.
2. المعرفة للفجوة بين ما يستهدفه الإطار التشريعي الممثل في الدستور ومواده الخاصة بالتعليم وما تسعى إلى تحقيقه الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر.
3. إعداد معلمين مؤهلين ومدربين على الأساليب الحديثة للتعلم النشط والتقويم الشامل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
4. توفير تكنولوجيا معلومات والاتصال للمعلمين وتنمية قدراتهم والتواصل مع تلاميذهم وأولياء أمورهم خارج حدود الفصل الدراسي
5. توعية مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال بأهمية التعليم المجتمعي والمشاركة في تنميته.
6. الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير منظومة التقويم في ضوء نواتج التعلم ,في المراحل التعليمية المختلفة.

ثالثا: أهمية التصور المقترح

يستمد التصور المقترح أهميته مما يلي:

- إن بناء مجتمع جديد، بغايات وأهداف جديدة، يتطلب الحاجة إلى بناء دستور جديد، باعتباره الأداة التشريعية الأساسية العاكسة للسياسة العامة العليا في الدولة.
- إن الجيل الحالي من الدساتير يشتمل على الحقوق والحريات ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمدني.
- اهتمام الإطار التشريعي في بعض مواد الدستور بعد من قضايا التعليم مثل العدالة التعليمية، والقيم، ومجتمع المعرفة، والجودة، والتمويل وهذه تمثل خطوة عن طريق إصلاح أحوال التعليم
- الاهتمام بالخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي.
- تعديل قوانين التعليم بما يناسب التنافسية العالمية.

رابعاً: ركائز بناء التصور المقترح

1- الإطار النظري المتعلق بتحليل مواد الدستور وقوانين التعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي.

2- نتائج الدراسة الميدانية لمتطلبات تفعيل (الخطة الاستراتيجية – الإطار التشريعي)

3- اعتبار الإطار التشريع أول خطوة لإصلاح التعليم قبل الجامعي.

4- رؤية الباحث.

خامسا: خصائص التصور المقترح

حتى يحقق التصور أهدافه، من المهم أن يتصف بعدة خصائص تسهم في نجاحه وتجعله أكثر فعالية ومنها:

1. الواقعية: وذلك بإمكانية تطبيقه في ضل الظروف والإمكانات المتاحة.
2. تحسين الأداء وفعاليته في ظل الظروف والإمكانات المتاحة.
3. المشاركة الفعلية والتفاعل من قبل الأطراف المعنية بالعملية التربوية والتعليمية عند التطبيق.
4. المرونة: أي القدرة على تطبيقه والاستفادة منه في ضوء الظروف والمتغيرات وبمختلف الآليات

5. يساعد في علاج الصعوبات والمشكلات التي تعرقل الإطار التشريعي للتعليم قبل الجامعي في مصر

1) معوقات يجب التغلب عليها لتفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر

- قصور أنظمة ولوائح ضبط النظام الصفي
- عدم التحول من التعلم والتعليم القائمة علي المعلم إلي عملية التعلم القائمة على المتعلم عند تقديم التعليم الالكتروني.
- عدم توفير تكنولوجيا معلومات الاتصال التي تكسب التلميذ مهارات التعامل معها واستخدامها في التعلم والتقييم الذاتي.
- قلة الأنشطة الصيفية واللا صيفية الهادفة.
- الاعتماد على التلقين ونقل المعلومات، وقلة التركيز على الأنشطة
- قلة الاهتمام بتنمية المهارات الاجتماعية، الثقافية.
- غياب المشاركة المجتمعية مع وسائل الإعلام في تنمية إصلاح التعليم.
- عدم وجود برامج تليفزيونية لمناقشة مشكلات قضايا التعليم
- عدم توعية المجتمع المصري بطوائفه المختلفة بواجباته المجتمعية.
- عدم المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية مادية أو معنويا.
- صعوبة توفير الميزانية المطلوبة لتنفيذ السياسة التعليمية.
- ضعف الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد جائحة كورونا.
- صعوبة التزام السلطة التنفيذية بتدبير جميع الموارد اللازمة للعملية التعليمية.

2) متطلبات لتفعيل الإطار التشريعي لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر

- اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بمرحلة التعليم قبل الجامعي بين الحين والاخر.

- دراسة ما يقابل هذه التشريعات من صعوبات في التطبيق في سياق ما يستجد من متغيرات اقليمية ومحلية ودولية.
- تشكيل لجان من الخبراء من التربويين وأصحاب التخصصات الأخرى المتعلقة بالتربية والمهتمين بشأن العام ويمتلكون قدرا عال من الكفاءة والحس الوطني والضمير لمتابعه التشريعات في واقع التعليم قبل الجامعي
- تفعيل الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية الممثلة في وزارة التعليم وذلك بالاطلاع على أعمال الوزارة وسياستها العامة والتأكد بمدي التزامها بها
- الكشف عن أسباب ضعف التطبيق السليم للمبادئ التربوية المتضمنة في المواد الدستورية وقوانين التعليم
- القيام بأبحاث ودراسات للوصول الي التطبيق الامثل لحل مشكلات التشريعات من المواد الدستورية والقوانين التعليمية وتطبيقها
- تقديم تصور بشأن قانون جديد للتعليم

المراجع:

1- –جاك ديلور: التعلم ذلك الكنز المكنون – منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم , باريس ,1999.

2- جمال علي الدهشان: "الدستور والتعليم في مصر دراسة تحليلية للمواد الخاصة بالتعليم في دساتير مصر المختلفة"، الندوة العلمية السابعة عشر لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة كفر الشيخ فى18 مارس 2015

3- السيد سلامة الخميسي، مسعد مسعد الزينى: أولويات الإصلاح التعليمي في مصر رؤية مستقبلية ,مكتبة نانسي, دمياط ,2014

4- علي صالـــح جوهـــر: الإصلاح التعليمي والعولمة , المكتبة العصرية , المنصورة ،2009

5- عمرو محمد حامد عيسى: دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر ,رسالة دكتوراه, كلية التربية ,جامعة دمياط,2012,ص190

6- عيد أبو المعاطي الدسوقي: تأهيل مدارس التعليم الأساسي للجودة والاعتماد (توجهات عالمية ورؤى وطنية)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة,2010

7- فاطمة الحصى: التعليم وقضاياه في دستور مصر 2014, الحوار المتمدن,ع4331,أكتوبر 2014

8- فتحي عبد الرسول محمد: التشريعات التربوية في العملية التعليمية، دار العلم والايمان، دسوق , 2013

9- مازن سليم محمود نور الدين: دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة, رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,الجامعة الإسلامية ,غزة ,2008

10- محمد السيد حسونة: "دواعي ومبررات الإصلاح المؤسسي للتعليم "صحيفة التربية، ع3,السنة75,رابطةخريجي معاهد وكليات التربية,القاهرة,مارس2006

11- محمد السيد حسونة: التخطيـــــط للوفاء بالاحتياجات التعليمية للقرى الأكثر احتياجاً، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية 2013,

12- وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030 في مصر، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة 2014,